

جامعة العربي بن مهدي – أم البواقي –
المنتدى الدولي متعدد التخصصات :
أمن المجتمعات بين نبذ الكراهية وتعزيز قيم التسامح

ط د فاضلي إيمان دكتوراه علوم تخصص مقارنة الأديان و حوار الأديان و الحضارات
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة-

البريد الإلكتروني: interfaith35dialogue2023@gmail.com

محور المداخلة (1): الدراسات التاريخية والدينية (أمن المجتمعات و حوار الأديان)

عنوان المداخلة : الحوار بين الأديان من التسامح إلى العيش المشترك من أجل الأمن المجتمعي

الملخص : سنجيب في هذه الورقة عن مجموعة تساؤلات تصب كلها في موضوع (قدرة الأديان و الحوار بينها على نشر قيم التسامح و العيش وفق المشترك الإنساني من أجل تحقيق الأمن المجتمعي في أبعاده الفكرية و الثقافية و الهوية) نظريا ، ثم محاولة تحديد وسائل فعل ذلك عمليا مثل استغلال وسائل الإعلام و الإتصال الحديثة ، بالإضافة إلى إنشاء مبادرات و مؤسسات متخصصة في الحوار بين الأديان و التي ينحصر عملها في البحث و استكشاف تلك المشتركات القيمة بين الأديان و تثمينها ثم تفعيلها و كذا استصدار قرارات بخصوص نبذ خطاب الكراهية و التمييز و التعصب ، و إبراز قدرة الأديان على التعليم و التربية على التسامح و التفاهم و العيش المشترك من خلال حفظ الحريات الشخصية و الحقوق الفردية للأخر المخالف دينيا و نبذ التمييز على أساس الهوية ، و كيف يمكن للحوار بين الأديان أن يحفظ و يصون الأمن المجتمعي من الناحية الفكرية و الثقافية و الهوية داخل المجتمع الواحد و كذا بين المجتمعات ، و هل نجحت مبادرات الحوار بين الأديان عبر تاريخها الطويل في تفعيل قيم التسامح و العيش المشترك و تكريم الإنسان على أرض الواقع ؟.

الكلمات المفتاحية: الحوار بين الأديان - التسامح الديني – العيش المشترك – الأمن المجتمعي

The Abstract : this paper aims to answer a bunch of questions that related to the interfaith dialogue and the religions' ability to spread peace , tolerance and prevent hate speech affections between peoples in the whole world and help them , or rather, teach them to coexist together for the sake of societal security especially that of identity dimensions .

One of the most significant methods to do that is to use the social media materials and the best way is to make it a global issue by setting up roles and lows , so, we can prove that religions as it have the reasons to break down the humanity it have also the power to build it up in a beautiful images of diversity , for these, there are many centers all around the world that conducting researches and holding conferences to discuss different challenges of interfaith dialogue and religious tolerance in order to explain the causes of hate speech then prevent them ,at least, decrease its destructive results on modern societies .

Key words: Interfaith dialogue – Religious Tolerance – Coexistence – Societal Security.

(1) مقدمة :

تواجه البشرية اليوم وتشهد موجات نشر للتمييز والعنف والتطرف لم تشهد مثلها من قبل ولا حتى في أشد الأوقات همجية وتطرفا ، إذ نلاحظ حملات منظمة وممنهجة لنشر التفرقة واللاتسامح والعنصرية بين الجماعات البشرية وتحت مسميات قد تبدو بريئة ولكنها في حقيقتها ليست إلا وسائل لنشر الفرقة والكراهية وتهديد أمن المجتمعات ، وأهمها على الإطلاق ما حدث بعد الحرب الباردة من إثارة للإثنيات والقوميات الدقيقة المندثرة والأقليات داخل المجتمعات تحت غطاء حقوق الإنسان وحقوق الأقليات ونبد التمييز العنصري وحرية التعبير والثورة من أجل تهديم نظريات التمرکز حول الإنسان الغربي التي سيطرت طيلة الفترة الإستعمارية وما بعدها إلى غاية نهاية الحرب الباردة ، فكانت هذه من أخطر الممارسات وأخطرها على الأمن المجتمعي في أنحاء العالم مستفيدين في ذلك من التقنية والتقدم التكنولوجي في مجال وسائل الإعلام ووسائل الإتصال الحديثة لخلق حالة من التشظي والإضطراب داخل المجتمعات ، وفي المقابل نلاحظ توجها دوليا لمحاربة تلك المظاهر التي تهدد الأمن المجتمعي العالمي وتهدد الحياة البشرية ككل ، إذ تعمل هذه المساعي الدولية على كشف النقاب عن هذه الممارسات وعلى عدة أصعدة وتستهدف فئات متنوعة في المجتمع ومن بينها الصعيد الأكثر تأثرا وفتكا وخصوصية ؛ (الأديان) وما يتعلق بها من دعوات (الحوار بين أتباع الأديان) التي انطلقت رسميا بعد المجمع الفاتيكاني الثاني (1962-1965م) فأصبح القرن العشرين قرن الحوار بين الأديان بامتياز ، وقد شهد هذا المجال تطورات كثيرة على مستوى منطلقاته وأهدافه ووسائله : فإلى أي مدى يمكن للحوار بين أتباع الأديان أن يساهم بحل الإشكالات المتعلقة بالأمن المجتمعياليوم خاصة ما تعلق منها بنبذ خطابات الكراهية ونشر قيم التسامح ؟ ، سنجيب عن هذا السؤال يبحث التساؤلات الفرعية التالية :

- ما الأمن المجتمعي (Societal Security = Community Safety) وما متطلباته في المجتمع ؟ وكيف يؤثر خطاب الكراهية بكل وسائله على الأمن المجتمعي ؟
- وما الحوار بين الأديان في مفهومه العميق ؟
- ماذا يمكن أن يقدم مشروع (الحوار بين الأديان) للمجتمعات البشرية اليوم من حلول بخصوص نبد خطابات الكراهية وتفعيل قيم التسامح و تكريم الإنسان بغض النظر عن انتمائه الديني ؟
- ما هي أهم نظريات العيش وفق المشترك الإنساني المعاصرة الناتجة عن الحوار بين الأديان ؟ وتحليلها و نقدها ؟ .

(2) الأمن المجتمعي وتهديداته :

تدور مفاهيم الأمن المجتمعي الحديثة حول حماية الهويات والانتماءات المختلفة ضد التهديدات الثقافية المختلفة إذ لاحظ الدراساتون للأوضاع الأمنية العالمية وعلى رأسهم البريطاني (باري بوزان Barry Busan) أن التهديدات الأمنية التي تواجهها المجتمعات الحديثة بعد الحرب الباردة (تسعينات القرن الماضي) من نوع جديد ولكنه أكثر فتكا من التهديدات العسكرية والإقتصادية التي كانت سائدة من قبل ، وتتلخص هذه التهديدات في مهاجمة الهويات والقوميات والأديان واللغات لإفناء بعضها وإعلاء وسيطرة أخرى ، وهذا ما يُصطلح عليه ب (صدام الحضارات)

الذي نظّر له الأمريكي (صموئيل هنتنغتون) في كتابه (The Clash of Civilisations and the Remaking of World Order, 1996) الذي تُرجم إلى اللغة العربية (صموئيل، 1999)، والتي قال فيها أن الحضارات القائمة اليوم في حالة صراع خفية وسوف يُفني بعضها بعضا قريبا وستتحول مراكز القوى في العالم لتسيطر الحضارة الغربية وتفتي غيرها من الحضارات، وكانت قد سبقتها نظرية (نهاية التاريخ) للياباني الأمريكي (فرنسيس فوكوياما) في كتابه الذي يحمل ذات العنوان (نهاية التاريخ والإنسان الأخير، 1993) والتي قال فيها بأن الحضارة الغربية في نسختها الأمريكية هي أقصى ما يمكن أن تصل إليه البشرية من تقدم وعلى جميع الحضارات أن تتبع النموذج الأمريكي لتضمن بقاءها، وفي مقابل هذه النظريات جاءت نظريات (حوار الحضارات) و(تعارف الحضارات) التي تؤكد على إمكانية التعايش المشترك بين جميع الحضارات وقدرتها معا على الإبقاء على هوية وخصوصية كل منها محفوظة ومحمية في ظل عالم يسوده الحوار والإحترام المتبادل والقبول بالتنوع والإختلاف ومن منظريها (روجي جارودي) وفي العالم العربي (زكي الميلاد)؛ فالأولى تنذر بتهديدات مرتقبة على الهويات والخصوصيات والأمن المجتمعي للشعوب في إطار العولمة الغربية والنظام الدولي الجديد، والأخرى تبشر بإمكانية حمايتها وحفظها وفق شروط التعايش المشترك والتعددية والتنوع وبالتالي "لم يعد التهديد موجها إلى بقاء واستقلال الدول وإنما إلى الجماعات الإجتماعية والمهاجرين واللاجئين وغيرهم من الفواعل حيث أدى ظهور الصراعات العرقية والدينية إلى تزايد الضغوط المجتمعية التي يسببها التدفق المستمر للمهاجرين وانتشار الإرهاب مما أدى إلى صعود خطاب مختلف يركز على أمن المجتمع وهذا ما قدمته المدارس النقدية الجديدة في الدراسات الأمنية وعلى رأسهم: بوزان وأولي ويفرو ومدرسة كوبنهاجن (The Copenhagen Institute For Peace Studies) " (عطوات، 2020، صفحة 231)، كما أن (باري بوزان) قسم الأمن إلى خمسة قطاعات أمنية في كتابه (الناس، الدول والخوف: الأمن القومي في العلاقات الدولية- People, State and Fear : The National Security Problem in International Relations, 1984) وهذه القطاعات تؤثر على المجموعات البشرية ككل وهي: الأمن العسكري - الأمن السياسي - الأمن الإقتصادي - الأمن البيئي والأمن المجتمعي (Societal Security)؛ والذي يتعلق باستدامة الأنماط التقليدية للغة والثقافة والدين والهوية والعادات الوطنية، ونقيضه المأزق المجتمعي (Societal Security Dilemma) حيث مع تصاعد حدة المأزق المجتمعي يتحول التنافس على الموارد والسلطة إلى محاولة إزالة للأطراف الأخرى عبر التصفية الإثنية والإبادة العرقية وقد فصلت الدكتورة جميلة علاق في موضوع المعضلة أو المأزق المجتمعي في مقالة لها بعنوان (الأمن المجتمعي: مقاربة في المفهوم والعناصر) (علاق، 2017) ووقد ركزت دراستها على مشكلة الهجرة ومعضلة الأمن المجتمعي التي تسببها وشبكات الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للقارات، أي أن الطرح الحديث لمعنى الأمن يدور حول حماية هوية الجماعات ومنظومة قيمها وثقافتها، وبالتالي يكون تعزيز الأمن المجتمعي من خلال ضمان إستمرار هوية الجماعات وبقائها صلبة ثابتة غير مهددة في ظل التغيرات المتسارعة و زوال الحدود والإنتفاح بين الدول وكذا الطروحات الحديثة التي تقصد إلى زعزعة تلك الثوابت والذوبان في الآخر أو حتى في اللاشيء وبالتالي "يكون الأمن المجتمعي هو قدرة الجماعات على الحفاظ على هويتها ونسيجها المجتمعي وتحررها من القيود المادية والمعنوية التي قد تقوض حريتها أو تهدد خصائصها الهوياتية من لغة ودين وعادات وتقاليد وكذا تمتعها بثقافتها الخاصة و ضمان بقائها وإستمرارها في ظل تعايشها مع جماعات أخرى بغض النظر عن إنتماءاتها" (هاشي مليكة، 2023، صفحة 166)، وتضيف الدكتورة هاشمي في ذات الصفحة قولها: "وعلى ضوء ما تقدم فإن الأمن المجتمعي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الثقافي والديني والهوياتي للمجتمعات بالإضافة إلى رفض خطابات الكراهية ومشاعر العداة ضد الجماعات الأخرى ونبد

التمييز بين مختلف الجماعات بغض النظر عن إنتمائها وهويتها وأخيرا العمل على إحتواء وإدارة مصادر التهديد سواء المادية منها أو المعنوية " ، و تقصد بالتهديدات المادية الإقتصادية منها و السياسية و البيئية أما التهديدات المعنوية فهي كل ما يتعلق بالهوية و الدين و الثقافة و اللغة و التقاليد و العادات ، و بالتالي تكون التهديدات التي يمكن أن يتعرض لها الأمن المجتمعي من مسببات تتلخص في(هاشي مليكة ، 2023، الصفحات 171 - 172):

- العولمة: التي تحاول توحيد العالم تحت لواء نظام عالمي جديد ثم الحركات الإرتدادية التي سببتها في المجتمعات الغربية كرد فعل على هذا التوجه بعودة هذه الأخيرة إلى القوميات و إحياء الإلتماءات الإثنية و الدينية مما أدى إلى تشظي وحدة الدول و زرع البلبلة وسط الأمة الواحدة .
- الهجرة: سواء السرية أو الشرعية تليها حركات اللجوء الكبيرة لسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية و التي أدت إلى تغير النسيج المجتمعي داخل المجتمعات المستقبلية و كذا تغير البيئة الثقافية بالنسبة للجماعات الوافدة و هذه العوامل مجتمعة ذبذبت الإلتماءات و الهويات .
- النزاعات الإثنية: إما لسبب التركيبة غير المتجانسة داخل المجتمع و تناقص الولاء للدولة مقابل الولاءات الداخلية للجماعة الإثنية ، و إما الولاء لجهات خارجية تستخدم البعد الإثني كوسيلة ضغط على الدول، لذلك فإن تعرض الفرد في إطار الجماعة للتهميش و الإضطهاد يطرح قضايا الهوية و إشكالية التمييز ضد الأقليات كما ينمي مشاعر العدا و الكراهية بين الجماعات حتى تتطور النزاعات الإثنية إلى نزاعات عسكرية قد تؤدي إلى التصفية العرقية مما يهدد الأمن المجتمعي .

إذا ، توسع مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة أفقيا ليشمل قطاعات جديدة غير القطاع العسكري و نعني القطاع السياسي ، الإقتصادي ، البيئي و الإجتماعي ، و توسع عموديا باتجاه المجتمع و الجماعات و الأفراد ، كما أن التهديدات أخذت طابع و صفة (العابرة للقارات) بسبب شدة الترابط بين دول العالم اليوم خاصة في النقل و شبكة الأنترنت لذلك نجد الدراسات الأمنية الحديثة تركز على تأثير متغيرات الهوية و الهجرة و الجوانب الثقافية ، و من هنا " فمفهوم الأمن المجتمعي سيكون ذو شقين : أنه نقيض الخوف ، و أنه نقيض التوحد و الفردانية فالمجتمع الأمن ؛ هو ذلك المجتمع الذي ينتفي فيه الخوف بشتى صورته و يتعايش أفراد و ينتظمون في علاقات و صلات تحكمها قواعد و معايير تمكن الفرد من ممارسة نشاطه و تلبية احتياجاته"(عطوات، 2020، صفحة 232).

و من هنا تم بحث ماهية خطاب الكراهية و تأثيره على الأمن المجتمعي و الجهود المبذولة لتعريفه و سن القوانين لتجنبه و الإبتعاد عنه ، جاء في استراتيجية الأمم المتحدة و خطة عملها بشأن خطاب الكراهية الصادر سنة 2019 (إستراتيجية الأمم المتحدة و خطة عملها بشأن خطاب الكراهية ، 2019):

- تعريف الأمم المتحدة لخطاب الكراهية: لا يوجد تعريف دقيق لخطاب الكراهية من حيث حقوق الإنسان لذا يُشار إلى مفهوم خطاب الكراهية في هذه الوثيقة على أنه أي نوع من التواصل؛ الشفهي أو الكتابي أو السلوكي ، الذي يستخدم لغة إزدرائية أو تمييزية بالإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس الهوية ، و بعبارة أخرى ، على أساس الدين أو الإلتماء الإثني أو الجنسية أو العرق أو اللون أو الأصل أو نوع الجنس أو أحد العوامل الأخرى المحددة للهوية ، و هذا الخطاب كثيرا ما يستمد جذوره من مشاعر التعصب و

الكراهية التي يغذيها في الوقت نفسه ، ويمكن في بعض السياقات أن ينطوي على الإذلال ويؤدي إلى الإنقسامات ، كما أن الوثيقة تشير إلى أنه بدل حضر خطاب الكراهية في حد ذاته فإن القانون الدولي يحضر التحريض على التمييز والعداء والعنف ، لأنها ترى فيه نوعا من حرية التعبير .

▪ الرؤية الاستراتيجية للأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية وأهدافها المتوخاة

تنقسم الرؤية إلى شقين : أولا تعزيز جهود الأمم المتحدة في التصدي للأسباب الجذرية والعوامل المحركة لخطاب الكراهية ثم تمكين الأمم المتحدة من صوغ إستجابات فعالة لأثر خطاب الكراهية على المجتمعات .

أما بعض إلتزامات الأمم المتحدة في رؤيتها هذه والمتعلقة بموضوعنا (الأديان) فهي :

- معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء خطاب الكراهية والوقوف على عوامله المحركة والجهات الفاعلة فيه لمعالجة أثره أو التخفيف منه ، ومن أهمها التعصب الديني .
- العمل مع وسائل الإعلام التقليدية والحديثة من أجل التصدي للسردي الذي يقوم عليه خطاب الكراهية و تعزيز قيم التسامح وعدم التمييز والتعددية و حرية الرأي والتعبير ، وخاصة حماية الحرية الدينية داخل المجتمع .
- استخدام التعليم كأداة في مواجهة خطاب الكراهية والتصدي له بالتربية على المشترك الإنساني والتعددية الدينية والعرقية ، وذلك .
- ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة إذكاء الوعي بشأن إحترام حقوق الإنسان وعدم التمييز والتسامح والتفاهم إزاء الثقافات والأديان الأخرى فضلا عن المساواة بين الجنسين وينبغي لها أن تعزز الحوار والتفاهم بين الثقافات والعقائد والأديان .

ومن خلال النقاط السابقة المتعلقة بمفهوم الأمن المجتمعي وكذا بمفهوم خطابات الكراهية القائمة على التمييز والتعصب وسبل نبذها أو على الأقل التخفيف منها نجد أن الأديان أيضا مطالبة بالإدلاء بدلوها في الموضوع لتكشف ما في جعبتها بخصوص كرامة الإنسان وحرية و حقوقه ، فنجد أن الإسلام هو أفضل من كرم الإنسان وحافظ على كل ما يتعلق به ويخصه أمنا بعيدا عن المساس والأذى بعيدا عن مراعاة المصالح وإرضاء الأطراف المختلفة ، وذلك ماثوث في نصوصه المقدسة (القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة) المتعلقة بتوفير الأمن وضرورته للفرد والجماعة ؛ فالأمنة والأمن في المصطلح القرآني يدور معناه حول الطمأنينة التي تنفي الخوف والفرع عن الإنسان ، أفرادا وجماعات ، في سائر ميادين العمران الدنيوي بل في المعاد والآخرة ، وكما يكون الأمن في الضرورات والحاجات المادية يكون أيضا في الأمور المعنوية والنفسية والروحية ، وكما يكون للفرد يكون للمجتمع والجماعة الإنسانية ، كما أن أهميته لا تخفى إذ نجد في الحديث المرفوع عن عبید الله بن محصن الأنصاري رضي الله عنه قال: **"من أصبح منكم آمنا في سربه ، مُعافى في جسده ، عنده قوت يومه ، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها "** ، (في سربه) أي في نفسه وقيل في قومه ، وعنده ما يحتاجه من طعام وشراب وهذا هو الأمن الغذائي ، (فقد حيزت له الدنيا) أي جُمعت له كل نعم الدنيا فحاجة المؤمن في الحياة الدنيا تتلخص في الأمن والكفاية(حديث : من أصبح منكم آمنا في سربه ..، 2023) كما أن وثيقة المدينة تعتبر إلى اليوم أهم ميثاق ونموذج للعيش المشترك على مر التاريخ إذ ضمن لكل الجماعات والأفراد

السكانين في المدينة النورة حقوقهم الأساسية (الأمن-الحرية) ووضع بينهم حدودا تضمن حقوقهم وتوضح واجباتهم وهذا هو التعايش المشترك في مفهومه المعاصر، وكذا ورد في سور القرآن الكريم مثلا في سورة قريش: (الإبلان قريش {1} إبلانهم رحلة الشتاء و الصيف {2} فليعبدهو رب هذا البيت {3} الذي أطعمهم من جوع و أمنهم من خوف {4}) أساس الحياة الدنيا العيش دون خوف و الأمن الغذائي .

من هنا جاءت فكرة الحوار بين الأديان للكشف عن النقاط المشتركة بينها و المتعلقة بتكريم الإنسان و بقيمة الأمن المجتمعي للفرد و للجماعة في نصوصها المقدسة، وكذا لبحث قضية إقتصار التكريم و التأمين على المنتهي إلى الجماعة الدينية وحدها أم إشماله على المخالف دينيا أيضا ، لأن التمييز و التعصب الدينيين هما من أهم و أعمق الأسباب لانتشار الكراهية و تفشيها في المجتمعات عبر التاريخ ، لذا كان الحوار بين أتباع الأديان محاولة للتخفيف من حدة هذا التمييز و التعصب بل و الحد منهما إن أمكن ، لأنه قد ترسخ في الأذهان أن التعصب و التطرف ملازمان للإنتماء الديني ؛ و هنا نطرح التساؤل هل من الطبيعي للمتدين أن يتعصب و ينبذ و يكره المخالف له في دينه غير المعتنق لعقيدته ؟ أم أن هذا متعلق بالنصوص المقدسة و توجهاتها للمؤمنين بها ؛ أي متعلق بما يُصطلح عليه اليوم (التربية الدينية) و (التحريض على الكراهية) ؛ في مقالة للأستاذ عماد عطية عبد الرازق بعنوان (خطاب الكراهية و علاقته بالأديان) يشير إلى أن خطاب الكراهية يرمي إلى إقصاء الآخر المرفوض دينيا و إظهار سلبياته قصد القضاء عليه ثم تصفيته أخيرا ، لذا فمن أهم أسباب خطاب الكراهية و المتعلقة بالدينالتعصب الديني أو العنصرية خاصة إن كانت مطلقة و غير مقيدة بحدود مُلزمة ، و العنصرية هي " نوع من الإستعلاء النابع من شعور فئة معينة بأنها عنصر سيد ، ثم ترجمة هذا الشعور إلى واقع سياسي و اقتصادي و اجتماعي " (كتاب جماعي ، 2021 ، صفحة 50) ، و إن كان مصدر هذا الإستعلاء هو نصوص مقدسة فهنا تكون الكارثة الكبرى ؛ و مثالها العنصرية في الهندوسية و التي تنبني على النظام الطبقي الذي أحدثته الآلهة بنفسها ؛ فمن جعلته الآلهة من طبقة الأسياد (البراهمة) فسيبقى سيدا إلى الأبد و من جعلته من طبقة العبيد (الشودرا) فسيبقى عبدا إلى الأبد ، و العنصرية اليهودية لا تخفى على أحد فهم و حدهم (شعب الله المختار) و باقي البشرهم (الأمم) الذين سيصبحون عبيدا لهم في آخر الزمان و هذه تسمى (عقدة الإختيار أو التفضيل) حسب الدكتور حسن ظاظا في كتابه (الفكر الديني اليهودي) ، ففي سفر اللاويين (إصحاح 20: 24-26) ورد : " أنا الرب إلهكم الذي ميزكم من الشعوب .. و تكونون لي قديسين لأنني قدوس أنا الرب و قد ميزتكم من الشعوب لتكونوا لي " ، أما العنصرية في المسيحية فهي نابعة من أصولها اليهودية رغم أن المسيح حاول في نصوص كثيرة تجاوزها و تعليم التلاميذ أن لا أحد أفضل من أحد إلا بالتقوى و الصلاح إلا أن تلاميذه من اليهود كانوا يراجعونه في أمر تصرفات كثيرة كان يفعلها مثل غفرانه ذنب السامرية الزانية و كذا سماعه طلب الكنعانية و لمس المرضى و الشفقة عليهم ، رغم وجود نصوص تدل أيضا على العنصرية أو التفضيل للمؤمنين بالمسيح عن غيرهم و التي أصبحت أساس العقيدة المسيحية اليوم و نظرتها للآخرين غير المؤمنين بها و الذين لا خلاص لهم إلا بالإيمان بالمسيح ، و منها ما ورد في إنجيل متى قول المسيح نفسه (الإصحاح 21: 27 - 27) : " لم أرسل إلا إلى خراف بيت إسرائيل الضالة " و يضيف : " ليس حسنا أن يُؤخذ خبز البنين و يُطرح للكلاب " ، أما الإسلام فجاءت نصوصه متحيزة للمؤمن بالله مهما كان عنصره و انتمائه فلافضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى ، رغم أن التاريخ الإسلامي موارس فيه نوع من التفضيل للمسلمين على غيرهم في المجتمع الإسلامي الأمر الذي سماه المنتقدون (الصغار أو استصغار غير المسلم في المجتمع الإسلامي حتى يضطر لاعتناق الإسلام) خاصة فيما يتعلق بتطبيق قانون أهل الذمة ، لذا

وجب معالجة هذه الإنحرافات الفكرية النابعة من الأديان وتصحيح مسار منظومة القيم والتصورات عن الذات وعن الآخر المخالف من أجل تحقيق الأمن في المجتمع ، وبالإضافة إلى التربية الدينية غير السليمة نجد أيضا أن وسائل الإعلام تقوم بتسيخ العنصرية والانحرافات الفكرية والتربوية وسط الجماهير وبشتى الوسائل (الأفلام – الكرتون – البرامج ..) فتعمل بذلك على تغيير الأفكار و شحن العقول بالسموم الفكرية والتجاوزات العقدية ، وقد نهت خطط العمل واستراتيجيات مكافحة خطاب الكراهية ووسائله إلى هذه النقاط كلها ، لذلك فمن أهم وسائل التصدي لخطاب الكراهية الحصانة الفكرية بالتعليم السليم للأجيال ضد الشرور و السموم التي تبت و تنتشر بالغزو الثقافي الذي يمتد في فراغنا الذي لم نشغله ، كما أن الحوار بين الأديان بخصوص هذه النقاط (التمييز العنصري – رفض المختلف – التعصب الأعمى ..) سيكون من أهم وسائل نبد خطاب الكراهية خاصة إذا اتفق المتحاورون على أرضية واحدة يقف عليها الجميع وهي (مراعاة المصلحة الإنسانية المشتركة) .

(3) حوار الأديان في مفهومه العميق :

إن مشروع حوار الأديان في -مفهومه النظري - جزء من استراتيجية عالمية متكاملة تدفع نحو إعادة صياغة علاقات حضارية بين الدول تبتعد في قواعدها ومعاييرها عن الحسابات الدولية المجحفة ؛ فهي حركة لتفعيل الدين خاصة في جانبه الروحي في الحياة لإنقاذ البشرية مما وصلت إليه من حيف وظلم ومادية متوحشة ، فمنذ ستينات القرن الماضي أصبح الحوار بين الأديان ظاهرة لها منظورها وقضاياها ومؤسستها وأهدافها وتعددت مستوياتها وأشكالها وكثرت اللقاءات حولها والمؤتمرات والكتابات ومختلف النشاطات الداعمة لها حتى عدها البعض ميزة النصف الثاني من القرن العشرين (آيت أمجوس ، 2012 ، صفحة 10)، وبالتالي فمشروع الحوار بين أتباع الأديان هو تعريف بالذات وتعرف على الآخر (العليان ، 2004 ، صفحة 177) ؛ بمعنى أنه في أحد أبعاده تحريض على إعادة قراءة ومعرفة الذات قبل معرفة الآخر ، فالآخر المختلف هو أهم الطرق لمعرفة الذات و استكشافها ، كما أنه محاولة لإحياء التدين في صفوف الأتباع وقبول التنوع داخل النسيج الواحد قبل الإطلاع العميق على الآخر المختلف والمخالف أيضا و قبول وجوده ومعرفته ثم التنسيق والعمل معه في إطار المشتركات وتعميق روح التفاهم والإحترام المتبادل من أجل العيش في أمن وسلام وذلك من خلال مبادرات فردية أو مؤسسات دينية رسمية أو غير رسمية ، و كذا عن طريق وسائط الإتصال ووسائل الإعلام المختلفة التي كانت هي ذاتها ناشرة الفرقة واللاتسامح و مروّجة خطابات الكراهية والتعصب بين البشر ، فالحوار هو الإنفتاح على الآخر مما يفتح آفاقا للإبداع الخلاق والتنوع ، وضده الإنغلاق على الذات والإنكفاء عليها مما يزيد التوتر ويضخم المخاوف من كل ما هو غير الذات و خارجها مما يعجل بالدمار والزوال .

إلا أن الحوار بين الأديان وكأي قضية إنسانية يجب أن يتميز وخاصة اليوم بمميزات لم تكن فيه من قبل ؛ و نقصد من ناحية المواضيع والأساليب إذ يقسمه الباحثون إلى نوعين ؛ حوار ديني عقدي أو لاهوتي (آيت أمجوس ، 2012 ، صفحة 95) وهذا لا طائل منه نظرا لطبيعة كل الأديان المعيارية التفضيلية ؛ يقول محمد الطالبي فيمقالة له بعنوان (الإسلام والحوار): "علينا أن نتخلى نهائيا عن أن نجعل غاية الحوار – في السر أو العلانية – جعل الطرف المقابل يعتنق ديننا فإذا فهمنا الحوار على أنه مجرد منهج جديد لنشر الديانات وطريقة لاستئصال عقائد الغير وجعله يتقهقر فإننا سنجد أنفسنا في الموقف حيث وجد أسلافنا أنفسهم فيه خلال القرون الوسطى

"(كتاب جماعي ، وثائق عصرية في سبيل الحوار بين المسلمين و المسيحيين، 1978- 1985، صفحة 51) ويعني هنا المسيحيين كما المسلمين على حد سواء ؛ فطبيعة المسيحية التبشيرية بالمسيح وطبيعة الإسلام الدعوة إلى الله ، وهذه الطبائع كانت واضحة وعلنية لكلا الطرفين فقد أشار السيد محمد حسين فضل الله في كتابه (الحوار في القرآن) إلى أن طبيعة الأسلوب الذي طرحته الدعوة الإسلامية في إطار الحوار في كل المجالات كان للإستفادة منه من جهتين(فضل الله، د ت، الصفحات ج1- 18) ؛ جهة الدفاع ضد الفهم الخاطيء للإسلام عبر تاريخه الطويل ، وكذا جهة الدفاع ضد التحديات المعاصرة حول نظرة الإسلام إلى الواقع المعاش و الحلول المقترحة على أساسه ، كما كشف فيه تميز الحوار المأمور به في القرآن الكريم و البعيد كل البعد عن الترف الفكري الذي تدعوا إليه الفلاسفات القديمة ؛ التي تعتبر الحوار نوعا من فنون الجدل و المرء الذي قد لا يكون من ورائه طائل إلا استعراض القدرات على الجدل و التفوق العقلي ، وكذا الفلاسفات الحديثة المؤدلجة التي تُبقي على الدراسات و توصيات الملتقيات و الندوات حبيسة أدراج المكتبات الجامعية لا تغادرها إلا لتكتب على أوراق أخرى ولا ترى التطبيق على أرض الواقع إلا بقدر الحاجة إليها خاصة أمام وسائل الإعلام ، فههدف الإسلام الأساسي من الحوار هو الوصول إلى الحق بالطريقة التي تعمق الإيمان في النفوس و تشرح به الصدور و لذا فإن وسائله العملية تتجه إلى هذا الهدف و حسب (فضل الله، د ت، الصفحات ج1- 23)، أما عن المسيحية فقد صرح البابا بولس يوحنا الثاني في خطابه (رسالة الفادي: 1991/01/22) أن الحوار بين الديانات هو جزء من رسالة الكنيسة التبشيرية ، و كذلك من أهم أهداف المسيحية من الحوار بين الأديان عموما و مع الإسلام خصوصا هو تقنين العمل التبشيري و استمرار عمل البعثات التنصيرية في العالم دون إزعاج و كذا إيقاف زحف الخطر الأخضر (الإسلام) على مناطق نفوذها و ذلك باستمالته و صداقته للقيادات الإسلامية ، بالإضافة إلى التمكين السياسي للأقليات المسيحية في العالم الإسلامي خاصة و في العالم (آيت أمجوز ، 2012، صفحة 313)، أي أن الأمر لا يعدو أن يكون تحقيقا للمصالح الدينية بطريقة متحضرة نوعا ما ، كما أن الإطلاع على وثائق المجمع الفاتيكاني الثاني و قراراته يؤكد هذا التوجه الخبيث من الفاتيكان و مثالها وثيقة المجمع عن الكرامة الإنسانية بعنوان (حق الفرد و الجماعات في الحرية الدينية ، الإجتماعية و المدنية فيما يتعلق بالشؤون الدينية)(المجمع الفاتيكاني الثاني ، 2013).

ولذلك يجب العمل على إنجاح النوع الثاني من الحوار بين الأديان و هو الحوار الواقعي (آيت أمجوز ، 2012، صفحة 102) الذي نجد أيضا الدكتور اللافي يشير إليه في كتابه (تأصيل الحوار الديني) يقول : "من أهم ما يجب أن يتميز به الحوار الديني اليوم هو طرق القضايا المهمة و ترك القضايا الجدلية و التفكير الجاد في رؤى المستقبل ، أما أن نظل نجتر عبارات فضفاضة مثل أن تعاليم الأديان الكبرى تمجد مبدأ التسامح أو أن جميع الأديان لها في جوهرها فكرة الأخوة العالمية ورسالة مشتركة من الرحمة و المحبة ، أو أن المصدر الرئيسي للتسامح يوجد في التعاليم الدينية التي تبشر بعدم التمييز و الإخاء و الإحترام المتبادل بين البشر ، فإن ذلك لا يكفي و لا يؤدي إلى حلول عملية ، إنما يكمن الحل العملي في مواجهة صريحة لواقع حرج ، كما أن الحوار لا يتم فقط في إطار العقل و الفكر و النصوص القانونية و إنما يتم على أرض الواقع و في مواجهة التحديات "(اللافي، 2004، الصفحات 354- 355) و من بين القضايا الواقعية التي يجب ان تتضمنها أجنداث ملتقيات و مؤتمرات الحوار بين الأديان اليوم مثلا التعايش من أجل الإستقرار السياسي و حقوق الأقليات و المواطنة و كذا العلمانية و الهويات و ذلك يكون بالسهر على تطبيق الإتفاقيات المتوصل إليها بين أتباع الأديان من أجل التعايش السلمي بين الطوائف

الدينية المختلفة سواء في إقليم واحد مثل المسيحيين العرب والمسلمين في الدول العربية (لبنان-مصر) أو في شكل أقليات حول العالم (كالمهاجرين المسلمين في الغرب) أو الأقليات في الدول ذات الأغلبية غير المسلمة (الإيغور في الصين-الروهينغا في بورما -..) وهذا لا يعني أن القضية تخص هذه الفئات وحسب وإنما هي قضايا تخص كل جماعة بشرية لها هوية ومنظومة فكرية وعقدية تعززها وتريد حمايتها ، كما أن الحوار بين الأديان لا يقتصر على الحوار المسيحي الإسلامي وإن استأثر هذا الأخير بهذه القضية حتى أصبحا مترادفين (حوار بين الأديان= الحوار المسيحي-الإسلامي) وذلك لعدة اعتبارات ليس هذا موضع التفصيل فيها ، ولذا يجب التركيز على ماهو أكثر عملية ونجاعة للحياة اليومية في ظل ما يعانيه الإنسان المعاصر من أزمت تفوق الوصف والإحتمال و هي أيضا من المتفق عليه بين قادات الأديان حول العالم مثل الإلحاد والإنحلال الخلقي والمادية وغياب الروحانية في العالم المعاصر التي تعمل جميعا في إطار (مشكلة الأمن المجتمعي) ، فالأجدي أن تتوصل هذه الأديان إلى حلول عملية آنية بحيث تثبت صلاحها لكل زمان ومكان ، بالإضافة إلى تأكيد الباحثين على أن الحوار بين الأديان يجب أن يبدأ بالقيم والمشاركات المتفق عليها في المعاملات والأخلاق والقضايا التي ذكرناها من قبل ثم استعمالها كأرضيات تقف عليها مبادرات الحوار والتفاهم بين أتباع الأديان المختلفة حول العالم من أجل إيجاد الحلول العملية والناجعة للإنسان المتدين المعاصر ، حيث أشار الماجدي في كتابه (علم الأديان) ، في فصل مستقبل الأديان بقوله : " أن الأديان بذاتها لا تتحاور لأنها أنظمة مغلقة يتزمت أهلها في الدفاع عن أساسياتها و الأمر المتيسر بينها هو الحوار ابتداء من المشتركات الدنيا وصولا إلى نبذ العنف والتطرف ثم الإحترام المتبادل ، و المستقبل سيوسع هذا النمط من الحوار المقنن على أمور محددة وصغيرة ، والمجتمعات المختلفة دينيا هي الأجدر بتوسيع هذا الحوار (أي وفق القضايا المشتركة) ، أما الحوار العابر للدول والقارات فيجب أن يتم من خلال المؤسسات المرجعية الدينية الكبرى للأديان مثل الفاتيكان ، الأزهر ، النجف و قُم " (الماجدي، 2016، صفحة 556) وهذا ما يحدث اليوم إذ تنتشر حول العالم مراكز مختصة في دراسة الأديان ومراكز تخصصت في الحوار بين الأديان وغرضها الأول التعريف بالأديان حول العالم ونشر ثقافة التسامح والقبول بالآخر المختلف دينيا ونبذ خطابات الكراهية و ذلك للتخفيف من حدة التطرف والتعصب واللاتسامح تجاه المخالف دينيا و الذي يعتبر من أهم مصادر العنف واللامن في المجتمعات حول العالم، ولكن هذا لم يمنع من دخول المصالح الخاصة من جديد في قضية الحوار بين الأديان مما يهدد الأهداف التي أسس عليها في البداية يقول الدكتور اللافي(اللافي، 2004، صفحة 353): "لقد تعددت الهيئات الإقليمية والدولية الراعية للحوارات الدينية تنظيما و مشاركة ودعوة إلا أنها وإن اتفقت جميعا على مبدأ الحوار فإنها تختلف كثيرا من حيث طبيعتها وأهدافها تبعا للإلتزام والولاء والتخصص ، لذلك يجب التعرف على مجموع هذه المؤسسات أو أشهرها فأفضل مكان لدس السم هو العسل ، فقد بدأ الجميع يشعرون بتحد كبير سببه الخيار العلماني الليبرالي الدافع إلى فرض قيم و اخلاق تهدد الثوابت الدينية ومكونات المجتمع كالأسرة وإشاعة الشذوذ والعلاقات المحرمة والترويج للمخدرات و الجريمة ونشر قيم الإلحاد والإنفلات من كل القيود والضوابط إضافة إلى انكشاف العقلية التأميرية التحريضية الساعية إلى فتح معارك جديدة قديمة بجعل الإسلام خاصة العدو الاول للغرب وللبنية وتنشيط بؤر الصراعات المحلية ذات الطابع المذهبي او الديني او العرقي كما بدأت تبرز مؤثرات أخرى تسعى لتغيير مجرى الحوار " ، وقد رصد الباحثون هذا الإشكال اتفي الحوار الديني الحديث من خلال تحليلهم ونقدتهم لمشروع الحوار بين الأديان و المستجدات التي طرأت عليه منذ طرحته الفاتيكان لأول مرة ومنها :

- تسييس الحوار الديني: وذلك بإدخال مواضيع سياسية وقتية آنية ضمن مواضيع الحوار الديني مثل مسألة التطبيع مع إسرائيل التي شغلت طويلا الحوار المسيحي-الإسلامي خاصة مع الأزهر ، و اليوم مع قطر والمملكة السعودية ، وهذا ما يفقد الحوار مصداقيته وبعده عن مقاصده الاولى والمتعلقة بالصلاح لكل الأطراف ، و في ذات الوقت يجب التأكيد على أن المواضيع السياسية لا تستبعد تماما وخاصة منها الملحة مثل (قضايا الأقليات – المواطنة – حقوق الإنسان – تقرير المصير ..) إذا كان الغرض منها رفع الظلم والإستكبار (آيت أمجوز ، 2012 ، صفحة 552).

- الدعوة للتمييع أو وحدة الأديان (آيت أمجوز ، 2012 ، صفحة 355): وهي دعوة تنطلق من الرغبة في إزالة الفوارق بين الأديان او نقاط الإختلاف خاصة الكبرى منها والتي سببت وتسبب الشقاق بينها نهائيا ثم التوفيق بين المشتركات وابتداع دين جديد متفق عليه حيث يتساوى فيه جميع المؤمنين ، وهذا من اكبر العيب ، إذ وفي الطريق إلى الحوار للوصول إلى الإتفاق يفقد الجميع هوياتهم و خصوصياتهم الدينية ، و مثل هذه الدعوات ليست جديدة تماما في تاريخ البشرية إذ سبق إليها رجال الدين والكهان في الحضارات البائدة من قبل في العراق ومصر ومثلها ايضا ما قام به قسطنطين في المسيحية وقال بها مشركوا مكة إذ دعوا النبي ﷺ إلى عبادة آلهتهم على ان يعبدوا إلهه وهكذا يقام السلام والعيش المشترك بينهم وهذا من أسباب نزول (سورة الكافرون: السورة 109) ، وفي العصر الحديث كان أساسها خاصة بين الأديان التوحيدية الكبرى أن أصلها واحد (الجزر الإبراهيمي) ، وهي أحد أركان الماسونية أيضا ، كما ان نشرها جاء تحت مسميات كثيرة منها (حوار الحضارات) خاصة في فكر الفرنسي (روجيه جارودي) ، ولكن لا سبيل إلى الوحدة بين الأديان إلا باعتراف إحداهما للأخرى ان يصبح الجميع مسلما او مسيحيا او يهوديا .

أما في فترة التسعينات و الفترة الحالية اصطبغ الحوار بين الأديان بصبغة الفترة وهي (الدعوة إلى التعددية الثقافية و الدينية) تحت مسمى (حوار الثقافات) و الدعوة إلى قبول التنوع الثقافي في المجتمعات الإنسانية بل و تربية الأجيال القادمة عليها من أجل العيش المشترك و التعددية و التنوع الحضاري و اعتبار تلك الخصوصيات مميزات و محفزات للإبداع و النمو و الحضارة و حمايتها و الحفاظ عليها لضمان (الأمن المجتمعي) ، بدل النظر إليها كمسببات للفرقة و التعصب و التمييز العنصري المفضي للصراعات و محاولات الإبادة و التصفية ، فما حقيقة الدعوة إلى التعددية الدينية و الثقافية المطروحة على الساحة اليوم ؟ أصبحت ميزة الدعوات الحديثة إلى الحوار بين أتباع الأديان في جوهرها دعوات إلى الإيمان بالتعددية الدينية و التعددية الثقافية للجماعات البشرية و حماية ذلك التنوع و الذي يعني في عمقه المفاهيمي (قبول تعدد الحقيقة الدينية و مصادرها) ورفض احتكار الحقيقة و الرحمة الإلهية و اقتصارها على دين واحد و أتباعه فبدل أن نصب الأديان كلها في قالب واحد مقبول لدى الجميع ، نقوم بقبول مصداقية و موثوقية كل الأديان على أنها حاملة للحقيقة الإلهية و بالتالي تلغى كل الفروق و التفاضل بين الأديان ، و فتح الباب واسعا هكذا باسم التنوع و الإختلاف أدخل في الدائرة ملاما و نحلا مبتكرة و أخرى شاذة و خطيرة ، فبدل العمل على تحقيق الامن المجتمعي و الهوياتي للجماعات أصبح الامر أكثر سوءا؛ وهذا ما عملت عليه دعوات حقوق الإنسان و التعددية و قبول المخالف و المختلف و المهتمش حتى ضمت المعادلة نماذج لا يقبل بها عقل و لا منطوق ليصلوا تحت مسميات التسامح و العيش المشترك و نبذ التمييز العنصري ، فهذه الدعوات تستهدف تجريد الأديان من أخص

خصائصها وهي الإعتقاد في امتلاك الحقيقة وضرورة دعوة الآخر إليها ، وبالتالي تزول كل الفروقات المفضية للكراهية واللاتسامح والعنف فيها ، وهذا بالذات جوهر الدعوات الحديثة للتعددية الدينية مثل (حركة العصر الجديد) ذائعة الصيت عالميا اليوم ، وهذا يعني أن الفاتيكان وغيرها من المؤسسات الدينية الكبرى في العالم التي وقعت على الوثائق والمقررات خلال المجمع (1962-1965) وأعلنت تجاوزها لموضوع نشر دعواتها وإرغام الناس على إعتناقها قسرا ، وإعترافها بالآخر وحرية إرادته وإحترامه مهما كان إنتماؤه الديني فيمحاولة لمواجهة الإلحاد والإنحلال والكفر، أصبحت اليوم تروج لانقسام الحقيقة الدينية وتعدد مدعية محاربة التمييز والتعصب الديني واللاتسامح الديني وخطابات الكراهية بسبب التمييز والتعصب الدينيين على أساس التسامح الديني ، فهاللتسامح الديني يحفظ الخصوصيات الدينية للأنا وللآخر على حد سواء ، ويوفر مجالا أوسع للحرية الدينية للأفراد داخل المجتمع الواحد و بين المجتمعات مما يحقق الأمن المجتمعي في المجال الفكري والهوياتي؟ أم أن التسامح الديني في حقيقته يدعو و يسمح بمحو الخصوصيات والهويات وإذابتها في بوتقة الأقوى المسيطر بدعوى الإندماج ؟ فما هو التسامح الديني وما حدوده؟ وما منابع اللاتسامح اليوم ؟

التسامح الديني: وهنا يجب تجلية المصطلحات وشرحها حسب الأرضيات التي أنتجتها وتستعمل فيها ؛ فالتسامح كمصطلح نشأ في الغرب في ظل ظروف تاريخية معينة خلال الحروب الدينية في أوروبا بين الكاثوليك و البروتستانت (حرب الثلاثين عاما في القرن 16م) وقد أشار إليه جون لوك في كتابه (محاولة في التسامح) سنة 1572م ، وقد أخذ منذ ذلك الحين إلى اليوم أبعادا جديدة وتشعب بمعاني كثيرة لم يحملها المصطلح في بداياته ؛ حيث كان يعني السماح بوجود مذاهب دينية مسيحية غير المذهب الكاثوليكي في المجتمع المسيحي الواحد ، ولكنه اليوم بعد ظهور العقلانية الغربية و ظهور مقولات العقل والفهم أصبح الحديث عن (التفاهم) ، ثم إن مفهومه خرج من المجال الديني ليقترحم مجال الفلسفة ليدور الحديث فيه عن الحرية الشخصية ومدى القدرة على تحمل بعض الأشخاص والتصرفات دون إبداء الإنزعاج أي أصبح مسألة اخلاقية متعلقة بالليبرالية ، هذا من جهة ، او ان يكون مطلبا تنظيميا ضروريا لإدارة الشؤون العامة ، الاستعمالين فهما درجة كبيرة من السيولة والميوعة في قضية الاخلاق والسياسة ، وإن طبقنا المعنى الجديد على الأديان يصبح معناه القبول بالتعددية الدينية واجبا لأنه (حرية شخصية) و(ضرورة تنظيمية سياسية) مما يعود بالوبال على القيم والأخلاق التي تنبني عليها الأديان ، وكل قيمة داخلية للأفراد والجماعات متعددة بذلك على الهويات الدينية والفكرية للجماعات لأنها ترى أنها سبب اللاتسامح وخطابات الكراهية للمخالف والمختلف ، فهل سنسمح بفقدان ذواتنا في طريقنا للقبول بقيم التسامح و حقوق الإنسان المعاصرة؟ وما هو المقابل الذي يمكن أن نقول به .

فما يجب أن يدركه الناس أن الأديان كلها تدعي تكريم الإنسان-كل حسب مفهومه - وحفظ حياته وسلامته وفق المفهوم التقليدي للأمن ، ولكن رؤيتها لحفظ الأمن الهوياتي العقائدي أو الديني تتعلق بقيم التسامح الديني فيها تجاه المختلف وكذا المخالف ، وتختلف هذه القيم حسب رؤيتها الكونية من دين إلى دين ، والحوار بينها يهدف فيما يهدف إلى الكشف عن هذه القيم والمقارنة بينها وتثمينها لنشر التسامح الديني الذي هو حق من الحقوق المكفولة للآخر المخالف دينيا باعتبار إنسانا له الحق في الأمن والحياة وهذا يكون بالتربية على القبول بالتنوع والإختلاف ضمن المجتمعات دون تهديد أحدهما للآخر ، كما يجب تهذيب تلك المشاعر الطبيعية من (رفض المخالف عقديا) و(الرغبة في العنف ضده) إضافة إلى التربية الدينية على القبول بالتنوع والإختلاف

الذي هو سنة إلهية في خلقه باستعمال قوة القانون ففي إطار القانون تحفظ الحدود و الحقوق للطرفين فلا يتعدى أحدهما على الآخر، لذلك فحفظ الحقوق و الحريات الدينية و الحدود بين المختلفين دينيا يمكن للقانون وحده و نصوصه الصارمة إثباتها و تطبيقها على أرض الواقع بالتالي تحقيق الأ من المجتمعي ورد في كتاب (التسامح و منابع اللاتسامح) للدكتور ماجد الغرباوي فيما يخص حديثه عن أسس التسامح يقول: " لما كان التسامح نسقا قيميا تتوقف فاعليته على وجود أرضية صالحة و أجواء سليمة تساعد على تفاعل قيمه لذا يشترط أولا إيقاف نزيف الكراهية و الحقد و قطع مصادر العنف و الإحتراب و تجفيف منابع اللاتسامح و الإرهاب لا على مستوى الممارسة فقط و إنما إجتهائها كثقافة و عقل و منهج للتوفر على فرد و مجتمع يتقبل قيم التسامح و يعمل على تبنيها و تفعيلها " (الغرباوي، 2008، صفحة 69) و إضافة إلى الأسس السابقة يضيف الدكتور شرطا ثانيا تتوقف عليه فاعلية التسامح و هو أسس عملية لتفعيل التسامح في المجتمع اختصرناها في نقاط محدودة و هي (الغرباوي، 2008، الصفحات 75 - 121):

- حقوق المواطنة: إذا كان الشعب غير مُرَبِّئ نفسيا وفكريا وثقافيا للاعتراف بالآخر، لأي سبب كان، فإنّ قبول الآخر وقبول التعايش معه أمر تفرضه وحدة الوطن، من أجل استتباب الأوضاع واستقرار الأمن والسلام. من هنا تكون حقوق المواطنة أحد الأسس الكفيلة بإرساء دعائم التسامح داخل المجتمع ولو بشكل مرحلي؛ أي أنّ جميع الأفراد، وفقا لحقوق المواطنة، متساوون بالحقوق والواجبات على أساس التساوي في انتمائهم للوطن الواحد. مما يعني أنّ مقتضى حقوق المواطنة هو تقديم ولاء الوطن و الدولة على غيره من الولاءات .
- سيادة القانون: مثلما أنّ حقوق المواطنة هي الأساس الأول لإرساء قيم التسامح في المجتمع، فإنّ القانون وسيادته هو الأساس الثاني لها ، فلا يمكن للتسامح الاستمرار في تأثيره الاجتماعي ما لم يكن هناك قانون يستند إليه ويدافع عن قيمه، سيما إذا لم يتمثل الشعب بـ بعد التسامح إلى درجة الاعتراف بالآخر اعترافا حقيقيا، لذلك فإنّ وجود القانون ضروري في هذا الباب يقول المؤلّف: "مهما كان المستوى الثقافي للمواطن جيّدا غير أنّ نواذعه النفسية وطموحاته السياسية وقراءته المتباينة للأديان و الحقوق القومية و الطائفية، جميعها تساعد على زعزعة الأوضاع، وتخلق فراغا كبيرا إذا ما تفاقمت الحالة وتعذّرت السيطرة عليها، غير أنّ القانون سيلعب دورا أكبر، إذا توافر على قوة ردع عالية، مرتكزة إلى حرص السلطات التنفيذية والقضائية على تطبيقه، إضافة إلى حجم الحماية التي يمدّه بها الشعب".
- إعادة تشكيل قيم التفاضل: إنّ الناس في نظر الإسلام ؛إمّا أخ لنا في الدين أو نظير لنا في الخلق ومن ثم لا تفاضل بين الناس إلا بالتقوى ، فالإنسان التقى من يخشى الله، سيما في موضوع استباحة الدماء، خصوصا مع المخالفين دينيا أو مذهبيا، فإنّ حرمة الإنسان عند الله كبيرة، فكيف إذا كان أخ لك في الدين والعقيدة ولا يعدو خلافه معك إلا في أشياء اجتهادية أو موطن لك يعيش معك في إقليم واحد لا يشاركك معتقداتك الدينية .
- إطلاق الحريات العامة: الحريات العامة بدورها تلعب دورا كبيرا وفاعلا في ترسيخ قيم التسامح بين أبناء الوطن الواحد، وتعدّ حرية الرأي والعقيدة من وجهة نظر الكاتب إشكالية ملتبسة في الفكر الإسلامي، فالطريقة المثلى حسب الكاتب ليست قتل المرتد و إنما الانفتاح عليه بأساليب أخرى لتفهّم إشكالاته وشبهاته.

وبالتالي فإن ما نشاهده اليوم من صراع بين القويات والاديان والمذاهب يكشف عن رخاوة الأسس التي يقوم مفهوم التسامح او غيابه تماما في المجتمعات ،فهو في نظر الاوساط المتصارعة لا يعدو أن يكون قيمة اخلاقية تتحكم بها المؤثرات الإجتماعية و السياسية و هو في رأيها منة و تفضل مشروط قد ينقلب إلى ضده إذا فقد رصيده الأخلاقي ، مما يستوجب تكريس مفهوم التسامح وفق حاجاته الإجتماعية بعيدا عن المنة و التفضل ، فالتسامح حق لجميع الأفراد على أساس الإعتراف بالآخر و حماية حقوقه لذلك فالتسامح بمفهومه المعاصر لا يتحقق بسهولة و تتوقف فاعليته على حجم استجابة الأوساط الإجتماعية و الدينية لضروراته .

(4) محاولات التأسيس للعيش وفق المشترك الانساني بالحوار بين الأديان :

لا يعني التعايش القبول بنسق واحد من التفكير والسلوك و محاولة صهر الجميع في بوتقته ، كما لا يعني التنازل عن الحق و توزيعه على المتعايشين بنسب متساوية وفقا لمفهوم التعددية الغربية بل يعني " أن يحتفظ كل طرف بوضعه الخاص و يمارس نشاطه الديني و الفكري و السياسي في إطار الحقوق و الحريات العامة التي يكفلها الإسلام بمضامينها المتوازنة و التي لا تسمح لأي طرف بسلب حقوق الآخرين أو الإخلال بأمن المجتمع " (العليان ، 2004، صفحة 184) ، لذلك فمفهوم التعايش و العيش المشترك تتضمن داخلها تحقق التسامح الديني و القبول بالآخر المختلف و كذا نبذ خطابات الكراهية و التغلب على تأثيرها على عقول المختلفين دينيا و القبول بالتنوع و التعددية الدينية لكن بحدود و معايير مقبولة و أفضلها المعايير الإسلامية، و قد تناول العديد من الباحثين المسلمين كما المسيحيين موضوع التعددية الدينية و خطورتها على الأديان و الهويات الدينية خاصة في قالبها الغربي المطروح في الساحة العلمية اليوم ، و قد قدم البعض النموذج الإسلامي القرآني المقبول للتعددية الدينية و حدودها في عدد من الأعمال و البحوث العلمية الرصينة و منها ما يتضمنه العدد الخاص من مجلة (الإستغراب ، عدد 25) و المخصص لموضوع التعددية الدينية و جاء في احد المقالات بعد شرح القول الاسلامي بالتعدد و الذي يعني أن دين الله واحد و إن تعددت الرسائل و الشرائع فاولها دعوة سيدنا دم و بخرها دعوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لكن الدين الأحق بالإتباع واحد و هو دعوة سيدنا محمد ﷺ يقول الباحث : " لا يتنافى التعايش السلمي للأديان مع حقانية دين بعينه ، و لا يلزم من حقانية دين خاص الحرب الدائمة بين الناس و سفك الدماء كما رأينا هذه الحقيقة بجلاء في مدينة الرسول ﷺ " (معلي، خريف 2021، صفحة 125).

أما بخصوص خطاب الكراهية و مبادرات نبذه و محاربهه فإن من بين المؤسسات الدينية الراعية للحوار بين الأديان في العالم الإسلامي مؤسسة (KAICIID) (مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان و الثقافات) التي اهتمت في بيانها بخصوص مناهضة خطاب الكراهية بسبل مواجهته و ذلك بإظهار الدور الفعال للأديان و قوتها في مكافحة خطاب الكراهية و القضاء على التمييز على أساس الدين ؛ فقد ورد في الدليل السريع عن مكافحة خطاب الكراهية الصادر عن المركز و الذي اعتمد في تعريفه لخطاب الكراهية على تعريف الأمم المتحدة ثم ركز اكثر على (المقصود بالتحريض على العنف) ثم اقل : "مع ان كل اعمال التحريض على التمييز او العداوة او العنف هي خطاب يحض على الكراهية فانه لا يمكن ان تعد كل خطابات الكراهية تحريضا (Kaiciid.quick guide to hate speech prevention، صفحة 6) نلاحظ هنا نوعا من التحديد الكبير لمفهوم خطاب

الكرهية حتى لا يشمل المنع ويتعدى على حرية التعبير واعتناق الآراء دون مضايقة ، ثم بين دور القيادات الدينية في الحرب ضد خطاب الكراهية يقول " من الاهمية بمكان ان تعمل القيادات الدينية كافة على اظهار قدراتها القيادية و ان تكون مثالا قويا لاتباعهم و ذلك للعمل كآليات انظار و تنبيه للسلطات إلى تصاعد التوترات بين الطوائف " (Kaiciid.quick guide to hate speech prevention، صفحة 10) و هذا يعني الخضوع للسلطة القانونية للدولة و العمل تحت إمرتها فيما يخص شؤون الطوائف و الأقليات الدينية مما يحفظ النظام العام و يحافظ على الحقوق و الحريات بين الأفراد ، يليه و تحت عنوان : (نزع فتيل خطاب الكراهية و تبديده بالحوار بين أتباع الأديان و الثقافات) (Kaiciid.quick guide to hate speech prevention، صفحة 20) جاء فيه : (يشكل الحوار بين أتباع الأديان و الثقافات أداة مهمة لمنع خطاب الكراهية و التحريض على العنف و أكبر مساعد للمجتمعات على التفاعل مع الآخر و فهمه .. مما يسمح بالتعايش السلمي على الرغم من الاختلافات و يسمح الحوار أيضا بالانتقال إلى مرحلة إتخاذ القرارات الشاملة من أجل المصلحة العامة المستدامة) أي ان العمل يجب ان يتم دائما وفق الصالح العام و رعاية مصالح الجميع حتى لا يكون هناك تمييز على أي أساس كان مما يقلل كثيرا من مشاعر الإضطهاد و القهر التي قد تعرض على العنف .

أما مركز الدوحة (DICID) (مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان) فكان رأيه بخصوص خطاب الكراهية و علاقته بالأديان و الفروقات بين خطاب الكراهية و حرية التعبير مبثوثا في ثنايا بحوث محكمة تم تقديمها في الإصدار (13) من (مجلة أديان) التي أصدرها المركز لعام 2020 تحت عنوان (الأديان و خطاب الكراهية) و التي أكدت كلها على القوة التي يملكها الإسلام في نصوصه التأسيسية الداعمة للسلام و العيش المشترك و القبول بالتنوع و التعدد في حدود معينة مسطرة مسبقا ، كما نظم ملتقى دولي مؤخرا كان موسوما ب(من الدعوة الى التعددية الثقافية الى التعددية الدينية) .

و من جملة ما تهدف إليه هذه المراكز أيضا الدعوة إلى (التربية الدينية على العيش المشترك في المجتمعات ذات التعددية الدينية) مع الإحترام المتبادل و حفظ الهويات و الخصوصيات و الخوصيا بقنبذ خطاب الكراهية و التمييز القائم على أي أساس من أساس الهوية (الدين -لغة -جنس -عرق ..) و كشف ما تضمنته الأديان من نصوص مقدسة و تجارب تاريخية متعلقة بالموضوع ، و من بين هذه المؤسسات الإقليمية التي تتخذ من الأديان مداخل لترسيخ قيم السلام و المحبة و التعايش في ظل التعددية الدينية و المذهبية (مؤسسة أديان) اللبنانية تحت رئاسة الدكتورة نايلة طيارة و زوجها الأب قادي الضو ، و التي تعمل منذ تأسيسها سنة (2008) على مواضيع المواطنة و إدارة التنوع في المجتمع اللبناني كنموذج خاص ، مبادئها الأساسية (الكرامة الإنسانية -التضامن - التربية على التنوع - المواطنة الحاضنة للتنوع - المسؤولية الإجتماعية الدينية -التضامن الروحي) ، و من إصداراتها العلمية كتاب (التربية على العيش المشترك ، إصدارات مؤسسة أديان اللبنانية ، 2012)

كما نجد محاولات فردية في مجال التنظير للسلام و التأصيل للعيش المشترك الدكتور وليم سليمان في كتابه (الحوار بين الأديان ، سنة 1976) الذي حاول فيه التأسيس لمعنى (المواطنة) في المجتمع المصري كنموذج للعيش المشترك بين المسلمين و المسيحيين هناك و الذين يجمعهم وطن واحد مما يحقق الأمن المجتمعي للطرفين ، و الذي

يهكن ان يكون نموذجاً دراسياً لحالات التعايش بين المسيحيين والمسلمين المنتمين إلى بلد واحد يحكمه قانون واحد يحفظ للجميع حقوقه وحرياته ، وكذا للعيش بسلام وفق المشترك الإنساني والقانون الوضعي للمواطنة بين دول العالم بعيداً عن التعصب للانتماءات والولاءات الدينية والعرقية والمذهبية ، وكذا دون تهديدها أو الرغبة في إزالتها ومحوها .

(5) النتائج والتوصيات :

- يواجه الإنسان المعاصر أزمة أساسية في علاقته بغيره المختلف عنه ، وذلك أن دائرة علاقاته توسعت و سلسلة إنتماءاته تضخمت فأصبح لزاماً عليه أن يعرف ذاته ويدرك إنتماءاته المختلفة وتصنيفها من الأهم فالمهم وأنها يستطيع التنازل عنه في علاقته بالآخر المختلف .
- القبول بدعوات الحوار بين الأديان يجب أن يتم وفق شروط ونقاط واضحة لا تمس بالثوابت العقدية ولا بالخصوصيات الهوياتية للأفراد (الهوية الذاتية) وكذا للجماعة كما ينطوي في المقابل على شرط احترام الآخر في إختلافه والتعامل معه على أساس الندية وإلا كانت هذه الدعوات هي الأشد فتكا وخطراً على الأمن المجتمعي لأنها سوف تهدد الهوية الدينية للأفراد والجماعات ؛ إما بتأجيج الصراعات وخطابات الكراهية أكثر أو بتقديم التنازلات التي ترضي بعض الأطراف في الحوار ، فيكون كلا النوعين وبالآعلى الأمن المجتمعي في بعده الهوياتي والفكري .
- يجب أن يتجاوز المتحاورون المسائل الجدلية (العقدية واللاهوتية) ويلتفتوا إلى القضايا الآنية الأكثر إلحاحاً وأن يتميز الحوار بينهم بالجدية والإلتزام والخروج من دائرة الترف الفكري ؛ وذلك برعاية المصالح العامة للأفراد في حياتهم الدنيا فيما اتفق عليه من حلول للمشاكل العالقة في عصرنا .
- تفعيل القواعد المشتركة بين الأديان من جهة كرامة الإنسان وحقوقه الطبيعية ككائن بشري مكرم من الله عز وجل ، وحماية الأرواح من الإهدار دون أسباب واضحة ، ثم حماية وحفظ الحريات الدينية و الخصوصيات وهذا لا يتأتى إلا بالإحترام المتبادل بين البشر بمختلف طبقاتهم وإنتماءاتهم الدينية والإثنية.
- الأديان لا تقبل بالآخر المختلف دينياً ولكن يمكنها أن تهذب مشاعر (رفض الآخر) و(كراهيته) و(العنف ضده) وهذا هو (التسامح الديني) ، وهذا يتأتى بالتربية على العيش المشترك وقبول الإختلاف والتنوع في المجتمع الواحد وكذا في المجتمعات المختلفة ، فالمجتمع المتجانس في مكوناته البشرية غير موجود ولكن التنوع والإختلاف واقع يجب التعايش معه .
- تجفيف منابع اللاتسامح والكراهية داخل المجتمعات ونشر ثقافة التسامح تجاه المخالف وكذا المختلف بنشر الإحترام المتبادل للأفراد والهيئات .
- تثمين مبادرات الحوار بين أتباع الأديان حول العالم وتقييمها كي لا تكون وبالآعلى البلاد والعباد لان بعضها ملغوم ومفخخ بدعوات هدامة للأديان والهويات في حقيقتها .
- دعم وسائل الاتصال الحديثة واستغلالها لنشر محتوى مضاد ومقاوم لخطابات الكراهية والتعصب بين أتباع الأديان المختلفة .
- العمل على حماية وصيانة الهوية والانتماء الديني والفكري والثقافي للأفراد وذلك بتقويتها وبنائها ووضع حدود واضحة لها والاعتزاز بها مع الانفتاح على الآخر والتعرف عليه واحترامه .

- اليوم الدولي للعيش معا في سلام (16 ماي)
- التوعية ونشر ثقافة التعرف على الآخر وقبوله و التعايش معه رغم اختلاف انتماءاته الدينية او الاثنية .
- أداء واجب الدعوة بالتي هي أحسن وعدم فرض أو انتظار الإستجابة فقد تكفل الله بها ولنا في رسولنا الكريم ﷺ الأسوة الحسنة .
- الحفاظ على الخصوصيات و الثوابت أي حماية الذات و الهوية الشخصية مع القبول بوجود الآخر المخالف و المختلف وفق عقيدة الولاء و البراء بالنسبة للمسلمين مثلا ، و اعتباره نعمة من ناحية أنه سبب لتقويم حدود الذات و تحديدها ، فلا يجب ان نكون على شاكلة واحدة حتى نعيش في أمن و سلام .

(6) قائمة المصادر والمراجع :

- عبد الحليم آيت أمجوض . (2012). حوار الأديان (الإصدار ط1). الرباط، المغرب : دار الأمان.
- ECRI. (2018 - 2021). مكافحة خطاب الكراهية.
- *Kaiciid.quick guide to hate speech prevention*. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من KAICIID.ar.org.
- *إستراتيجية الأمم المتحدة و خطة عملها بشأن خطاب الكراهية* . (2019). تم الاسترداد من www.UN.org/action plan on hate speech .AR.Pdf
- المجمع الفاتيكاني الثاني . (19 ماي، 2013). *بيان في الكرامة الإنسانية*. تم الاسترداد من coptcatholic.net.
- جميلة علاق. (جوان، 2017). الأمن المجتمعي : مقاربة في المفهوم و العناصر. *مجلة البحوث السياسية والإدارية* (عدد 10)، الصفحات 102-119.
- حديث : *من أصبح منكم آمنا في سربه .. (1 أوت، 2023)*. تم الاسترداد من www.HadeethEnc.com (موسوعة الأحاديث النبوية).
- حسن معلي. (خريف 2021). التعددية الدينية برؤية عقلانية قرآنية. *الإستغراب* (عدد 25)، الصفحات 111 - 128.
- خزعل الماجدي. (2016). *علم الأديان* (الإصدار ط1). المغرب : مؤسسة مؤمنون بلا حدود .
- عبد الله العليان . (2004). *حوار الحضارات رؤية إسلامية* (الإصدار ط1). الأردن : المؤسسة العربية للدراسات و النشر.
- عبد النور عطوات. (ديسمبر، 2020). الأمن في المجتمع المتعدد. *مجلة دراسات إجتماعية*، مج 4 (عد 2)، الصفحات 225-249.
- كتاب جماعي . (1978-1985). *وثائق عصرية في سبيل الحوار بين المسلمين و المسيحيين*. لبنان : المكتبة البولسية.
- كتاب جماعي . (2021). *خطاب الكراهية* (الإصدار ط1). مستغانم -الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس.
- ماجد الغريايوي. (2008). *التسامح و منابع اللاتسامح* (الإصدار ط1). العراق : الحضارية .

- محمد الفاضل اللافي. (2004). *تأصيل الحوار الديني* (الإصدار 1). المنصورة ، مصر: دار الكلمة.
- محمد حسين فضل فضل الله. (د ت). *الحوار في القرآن* (الإصدار د ط، المجلد ج 1). قسنطينة ، الجزائر: دار المنصوري.
- هاشمي مليكة . (جانفي، 2023). الأمن المجتمعي دراسة في المفهوم ، النظرية و التهديدات. *المجلة الجزائرية للامن والتنمية*، مج 12 (عد 1)، الصفحات 163 - 175.
- هيتنجتون صموئيل. (1999). *صدام الحضارات و اعادة بناء النظام العالمي الجديد* (الإصدار ط 2). (طلعت الشايب، المترجمون)

سيرة ذاتية :



البيانات الشخصية:

- الاسم واللقب: فاضلي إيمان.
- تاريخ و مكان الميلاد: 1988/02/16 ، دائرة ششار ولاية خنشلة .
- البريد الإلكتروني: interfaith35dialogue2023@gmail.com
- رقم الهاتف: 0669206369

المؤهلات العلمية:

- شهادة ليسانس 2009 – جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة
- شهادة ماجستير 2013 جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة
- طالبة دكتوراه علوم منذ 2015 – تخصص مقارنة الأديان و حوار الحضارات – جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية .

مؤهلات و إهتمامات أخرى:

- **مستوى C لغة إنجليزية**
- **إعلام آلي (برنامج Word)**
- **باحثة في تاريخ الأديان و حوار الحضارات و فلسفة الأديان .**